

تحرك عاجل

طالب من ذوي الإعاقة مسجونون ظلماً يخضع "للتدوير"

تواصل السلطات المصرية الاحتجاز التعسفي لعقبة حشاد الذي كان رهن الحبس الاحتياطي المطول لما يقرب من خمسة أعوام تقريباً، على الرغم من صدور أمر من إحدى المحاكم في فبراير/شباط بالإفراج عنه. وبدلاً من الإفراج عنه، تعرّض للإخفاء القسري على أيدي قوات الأمن بين 22 فبراير/شباط و2 مارس/آذار 2024، حينما جددت النيابة حبسه الاحتياطي على ذمة التحقيقات في تهم زائفة ضمن قضية جديدة، وذلك في إطار ممارسة عادة ما يُشار إليها بـ"التدوير". ولا يزال مُحْتَجَرًا في سجن العاشر من رمضان، حيث تحرمه السلطات بشكلٍ قاسٍ من الحصول على ساقٍ اصطناعية، يحتاجها كي يتحرك بدون مساعدة، نظرًا إلى أن ساقه اليمنى قد بُترت من فوق الركبة في سن الطفولة. يتعين على السلطات المصرية الإفراج عنه على الفور وبدون أي شرط أو قيد، إذ أن احتجازه يرتبط فقط بنشاط شقيقه في مجال حقوق الإنسان.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام المستشار محمد شوقي عياد

مكتب النائب العام، مدينة الرحاب، القاهرة،

جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

تويتر: @EgyptianPPO

حضرة المستشار،

تحية طيبة وبعد ...

أبعث إليكم بهذه الرسالة للإعراب عن قلقي بشأن استمرار الاحتجاز التعسفي للطالب عقبة حشاد، البالغ من العمر 26 عامًا، بدون محاكمة منذ 20 مايو/أيار 2019، فقط بسبب نشاط شقيقه في مجال حقوق الإنسان. فبعدما أمر قاض بالإفراج عنه في 20 فبراير/شباط 2024، استنادًا إلى أن مدة حبسه الاحتياطي على ذمة القضية رقم 7769 لسنة 2019 نيابة أمن الدولة العليا قد تجاوزت مدة الحبس القصوى البالغة عامين بحسب القانون المصري، أمرت النيابة باحتجازه على ذمة قضية جديدة برقم 3391 لسنة 2023 نيابة أمن الدولة العليا، على خلفية تهمة زائفة مماثلة بالانضمام إلى جماعة إرهابية وتمويلها. ستمدد الممارسة التي يُشار إليها عادةً بـ"التدوير" حبسه الاحتياطي لما يتجاوز مدة العامين المنصوص عليها في القانون المصري كحد أقصى. وبعد نقله من سجن وادي النطرون إلى سجن أشمون في 22 فبراير/شباط تمهيدًا للإفراج عنه، أخفته السلطات المصرية قسرًا حتى 2 مارس/آذار 2024، حينما مثل أمام نيابة أمن الدولة العليا، بدون حضور أي محامٍ من اختياره. وخلال تلك الفترة، مُنع عقبة حشاد من أي اتصال بأسرته أو محاميه.

تُبرّت ساق عقبة حشاد اليمنى من فوق الركبة، وهو يحتاج إلى ساق اصطناعية كي يتمكن من التحرك بدون مساعدة. وحينما زاره أقاربه في سجن العاشر من رمضان في 14 مارس/آذار، أخبرهم بأنه لم يُسمح له بإحضار ساقه الاصطناعية معه بعد نقله من سجن وادي النطرون. وذكر أنه كان يُحتَجَز في مقر قطاع الأمن الوطني بشبين الكوم في محافظة المنوفية، وأنه استُجوب من جانب قطاع الأمن الوطني. وقال إنه أبلغ وكيل النيابة رسميًا بتعرضه للإخفاء القسري واحتجازه ظلماً لمدة خمسة أعوام، بسبب نشاط شقيقه في مجال حقوق الإنسان، وذكر أيضًا أن وكيل النيابة لم يأمر بإجراء تحقيقات في الادعاءات التي أدلى بها، وأهانته لفظيًا بدلًا من ذلك. وتواصل سلطات السجن حرمان عقبة من الحصول على ساق اصطناعية.

أهيب بكم أن تضمنوا الإفراج عن عقبة حشاد فورًا وبدون أي قيد أو شرط، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه، إذ أنه يُحتَجَز فقط كعقاب على نشاط شقيقه في مجال حقوق الإنسان. وريثما يُفْرَج عنه، يجب أن يُمنَح ساقًا اصطناعية مناسبة، وأن تُتاح له سبل الاتصال بصفة منتظمة بأسرته

ومحامييه، وأن تُوفَّر له الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك تلقيه الرعاية في مستشفيات خارج السجن، إذا اقتضت الضرورة، وأن تتماشى ظروف احتجازه مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

يُحتَجَز عقبة حشاد تعسفاً منذ أربعة أعوام وتسعة أشهر بدون محاكمة لا لسبب سوى صلاته الأسرية، وعلى وجه التحديد، النشاط الحقوقي لشقيقه عمرو حشاد الذي غادر مصر في 2019. واستجوبت سلطات السجن عقبة حشاد عدة مرات، كانت آخرها في أكتوبر/تشرين الأول 2023، بشأن عمل شقيقه في مجال حقوق الإنسان واتصالاته بأسرته في مصر. كما استجوبته بشأن ما إذا كان قد أطلع شقيقه على أي معلومات حول ظروف سجنه. وكان شقيقه قد أُعتقل في 2014 على خلفية نشاطه في اتحاد الطلاب بجامعة أسيوط. وفيما بعد، قضت إحدى المحاكم بسجن عمرو ثلاثة أعوام، بعد أن أدانته بتهم الانضمام إلى جماعة إرهابية ومحاولة الإطاحة بالحكومة والتحريض على التظاهر. وواصل عمرو، من منغاه، توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مصر. وأُحتَجَزت والدته عقبة حشاد أيضاً وأُستجوبت لتسع ساعات خلال زيارة إلى سجن شبين الكوم، حيث كان يُحتَجَز عقبة آنذاك، فيما يتعلق بمنشور كتبه شقيقه عمرو على فيسبوك في ديسمبر/كانون الأول 2020، حول منع شقيقه من الحصول على ساق اصطناعية والمظالم التي تقاسيها أسرته.

وفي أعقاب طلبات متكررة من أسرة عقبة حشاد والتحركات الداعمة، وُقِرَت له سلطات سجن وادي النطرون في 4 يناير/كانون الثاني 2024، ساقاً اصطناعية جديدة للمرة الأولى منذ أن كُسِرَت ساقه الاصطناعية في أغسطس/آب 2022، إلا أنها لم تكن قابلة للاستخدام، إذ بلغ مقاسها 40، بينما يبلغ المقاس الذي يحتاجه 45. ووفقاً لتقرير طبي مستقل، اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، فإن استخدام الساق الجديدة قد يتسبب له في مضاعفات صحية أخرى، بما في ذلك مشكلات في العمود الفقري والحركة، إلى جانب تهيج الجلد والتسبب في ندوب. ولم تُرد سلطات السجن حتى الآن على طلب تقدمت به أسرة عقبة حشاد إلى النيابة في 10 يناير/كانون الثاني، للسماح لطبيب بزيارته وأخذ مقاسات لتصميم ساق اصطناعية مناسبة له. وحرمته سلطات سجن وادي النطرون أيضاً من الحصول على الأدوية والمطهرات التي يحتاجها للعناية بالجذع المتبقي من ساقه المبتورة.

وهكذا، تحرم سلطات السجن عقبة حشاد منذ أغسطس/آب 2022 بشكلٍ قاسٍ من الحصول على الرعاية الصحية الكافية وساق اصطناعية، في انتهاكٍ للحظر المطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ما تسبب له في آلام ومعاناة شديدين بدنياً ونفسياً، بما في ذلك اضطراره إلى الاعتماد

على سجناء آخرين لتلبية أبسط احتياجاته الأساسية. وفي 9 يناير/كانون الثاني 2024، نُقل عقبة إلى المحكمة بدون كرسي متحرك، ما اضطره إلى القفز بساق واحدة، وأُجبر على الجلوس على الأرض أمام القاضي. وترفض سلطات السجن إتاحة الرعاية الطبية المتخصصة له، والتي لا تتوفر في السجن، ما يثير المخاوف بشأن احتمال تعرُّض عموده الفقري لضرر دائم لا يمكن علاجه، وفقاً لما ذكره أطباء مستقلون استشارتهم الأسرة.

وفي 7 أغسطس/آب 2022، اتصل أقارب زميل عقبة حشاد في الزنزانة، بعد زيارتهم سجن وادي النطرون ذلك اليوم، بأسرة عقبة لإبلاغها بأن ساقه الاصطناعية قد كُسرت؛ فسارعت الأسرة بالتوجه إلى السجن لأخذ الساق المكسورة، ثم ذهبت بها إلى عيادة متخصصة، وهناك أشار طبيب ومهندس إلى ضرورة تبديلها. ولم تكن لدى الأسرة الإمكانيات المالية اللازمة لتبديلها، وبالتالي، حاولت إصلاحها. وعندما عادت أسرة عقبة إلى السجن ومعها الساق الاصطناعية، في 9 أغسطس/آب 2022، أُصرَّت سلطات السجن على إجراء تفتيش شامل لها وحاولت تفكيكها وأخبرت الأسرة بأنها ستجري عمليات تفتيش أخرى لها. كما يُعاني عقبة من آلام شديدة في الظهر، إذ يضطر إلى النوم على الأرض في زنزانته بسجن وادي النطرون. ويُحتَجَز عقبة حشاد حالياً في سجن العاشر من رمضان، إذ نُقل إلى هناك بعد أن مثل أمام النيابة في إطار قضية جديدة برقم 3391 لسنة 2023 نيابة أمن الدولة العليا. وحينما زارته أسرته، أخبرها بأن أوضاع سجن العاشر من رمضان أفضل بدون أن يذكر تفاصيل محددة.

وفي مايو/أيار 2019، اقتحم عناصر قطاع الأمن الوطني السكن الطلابي الذي كان يقيم به في جامعة مدينة السادات بمحافظة المنوفية، واعتقلوا جميع الأشخاص بدون إظهار أمر بالاعتقال. وأُفرج عن جميع الطلاب الآخرين في غضون أيام، باستثناء عقبة حشاد. وفي أعقاب اعتقاله تعسفاً، أخفته قوات الأمن قسراً لمدة 77 يوماً، وعرضته للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي تضمنت تعليقه من ذراعيه في السقف والصعق بالصدمات الكهربائية على أعضائه التناسلية والجذع المتبقي من ساقه المبتورة. وفي 1 أغسطس/آب 2019، أمر وكيل النيابة بحبسه الاحتياطي على ذمة التحقيقات في تهمة "الانضمام إلى جماعة أُسست خلافاً لأحكام القانون" و"المشاركة في مظاهرات بهدف إسقاط نظام الحكم". واستمر تمديد حبسه الاحتياطي، الذي كان قد تجاوز بكثير مدة العامين التي يجيزها القانون المصري كحد أقصى للحبس الاحتياطي.

يجب على مصر، كدولة طرف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أن تفي بالتزاماتها بأن تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة، المحرومين من حرياتهم، الضمانات المستحقة لهم، على نحو متكافئ مع الآخرين، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأن توفر لهم الترتيبات التيسيرية المعقولة والخدمات الصحية الملائمة لهم تحديداً بسبب إعاقتهم.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنجليزية

يمكنكم استخدام لغتكم الأم.

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 29 مايو/أيار 2024

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عقبة حشاد (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/7657/2024/ar>